موقف دول الجوار العربي (إيران وتركيا والكيان الصهيوني) من التغيير في النظم السياسية العربية بعد 2011.

أ. زيتوني محمد

جامعة 20 أوت 1955 ـ سكيكدة ـ

مقدمة:

تؤكد الأدبيات على أن العامل الخارجي في تأثيره في الثورات له جانبان: السطوة"Laverage" والترابط " Linkage" وإذا كان الجانب الأول ينحى منحى المخاطر، فإن الجانب الثاني يوفر الفرص، وقد تصل السطوة إلى حد التدخل في شؤون الدول لإجهاض التحولات الديمقراطية التي لا تتفق مع مصالحها، على الرغم أن المكون الخارجي هو من أضعف الحلقات في التغييرات الديمقراطية في العالم لأنه لا يوجد شيء إسمه ديمقراطية دولية، غير أنه يمكن أن تتضمن آليات السطوة إستخدام سلاح المقاطعة السياسية والإقتصادية للعمل على إسقاط الحكومات "المنتخبة" كما حدث لحركة حماس في إطار السلطة الفلسطينية، وكما نجد حالة أوربا الشرقية التي كان فيها العامل الخارجي- في غالبه- بمثابة الفرص المساعدة للتغيير.

لقد كان إندلاع الثورات وخاصة في تونس ومصر مفاجئة للجميع" الداخل والخارج"، وعلى الرغم من أن هذه الإنتفاضات تعد مبررة بفعل نظم الإستبداد العربي، وما وصلت له هذه الشعوب المحتقنة بكافة أشكال الإستعباد والإستبعاد.

وأن مفاجئة الخارج لما حدث كانت -حسب الظاهر- ملحوظة، إلا أنه أخذ يتأهب ويضع بحسابات ويبني سيناريوهات للتعامل مع الآتي، والإستعداد لإدارة ما إندلع بعد هذا من ثورات، من ناحية أخرى.

ويبدو أن وصف تعاقب وتزامن الانتفاضات العربية المطالبة بالتغيير الشامل، ليس إلا دليلًا على مؤامرة خارجية كبرى ضد إستقرار المنطقة، ولتقسيمها لصالح المشروع الصهيوني والأمريكي، ما هو إلا مقولة لا تعي حقائق التاريخ، من ناحية، كما أنها تعبر عن إنهزامية ورجعية لا تؤمن بقدرة الشعوب العربية على إمكانية التغيير، وهو ما نجحت الأنظمة الاستبدادية العربية في غرسه في الذاكرة الجماعية للشعوب، وأن المطالبة بالحرية معناه الوقوع في براثن التبعية والمؤامرات الخارجية وتهديدات الإرهاب وعدم الإستقرار، ووصف بعض الأدوار التي قامت بها بعض دول الجوار العربي كإيران وتركيا، لإستغلال هذا الحراك العربي لتحقيق طموحاتها الإقليمية بالإضافة إلى دور الكيان الصهيوني الذي يتربص بإستغلال كل ما يحدث بالمنطقة لتنفيذ مؤامراته المتتالية على الأرض و الشعب.

وعليه، ما هو موقف دول الجوار: إيران وتركيا، والكيان الصهيوني من التغيير؟ وهل شكلت عامل ايجابيًا أم سلبيًا لعملية التغيير في النظم السياسية العربية، التي مستها ديناميات التغيير بعد 2011؟

أولا: الموقف الإيراني

لقد قُدمت قراءات عديدة حول خلفيات الموقف الإيراني من التغيير في المنطقة العربية، وركزت تلك الرؤى الناتجة عنها بالأساس على نقطتين؛ المشروع الإقليمي الإيراني ومكتسباته المذهبية والإستراتيجية، والتقاطعات الإيرانية مع القوى الكبرى من عدم اليقين من التحولات الإستراتيجية في بيئة المكون السني، واحتمال أن تتحرك صوب إستقلالية لها معنى، غير أن البعد المتعلق بطبيعة النظام الذي يصفه البعض ب "التسلطي" في إيران وتخوفه من تأثير العدوى الديمقراطية في البيئة المجاورة والمحيطة، تمثل محددا رئيسيا في الموقف الإيراني من الربيع العربي[i].

لقد تمتعت إيران قبل – ما يسمى- بالربيع العربي بمستويات مرتفعة من الشعبية في الشارع العربي، ويرجع السبب لتحديها لسياسية الأمريكية والإسرائيلية ، ووقوفها إلى جانب حركة المقاومة في فلسطين كما يبدو، وأمتد نفوذها في المنطقة العربية إلى العراق وسورية ولبنان واليمن والبحرين وغزة، وأعتبرت إيران أن الحراك الشعبي في تونس ومصر واليمن بأنه يقظة إسلامية، وأنه إمتداد لثورتها الإسلامية [ii]، ولذلك، تراوح موقفها من هذا الحراك بين التأييد تارة، والمعارضة تارة أخرى، حيث أنها أيدت بعض الثورات، مثل ثورة مصر وتونس، وأيدت ضمنيا الثورة الليبية، مع التحفظ على التدخل العسكري الغربي، كما أيدت مطالب المعارضة الشيعية في البحرين، ورفضها للتدخل الخارجي، من جيرانها أعضاء مجلس التعاون الخليجي لقمع المظاهرات الشيعية في البحرين، وأيد البرلمان الإيراني الاحتجاجات في اليمن، ولكنه رفضها في سوريا[iii].

ويبدو أن موقف إيران من الأحداث الجارية في سوريا ، أكبر دلالة على رؤاها المتناقضة بشأن ظاهرة الربيع العربي، فمن جهة تزعم طهران أنها تؤيد الإنتفاضات العربية لأنها كجمهورية إسلامية كانت لها ثورتها قبل 30 عاما، لكن من جهة أخرى تسقط مزاعمها حين نرى مواقفها من الثورة السورية[iv]. وتأييدها النظام السوري في مواجهة الاحتجاجات الشعبية التي تجتاح المدن السورية لدرجة أنها وصفت تلك الاحتجاجات بالمؤامرة الخارجية، وحاول الإعلام الإيراني تسليط الضوء على الروايات الرسمية السورية، وتجاهلت مطالب المعارضة ورواياتها في كيفية إدارة الأزمة وتصور أبعادها.

والواضح أن الدور الإيراني في سوريا قد أخذ شكلين من التعامل، الأول مباشر: وذلك عبر الدعم الإعلامي والسياسي والاقتصادي والمالي، والعسكري والتقني، والثاني غير مباشر: وذلك عبر الوكلاء ومنهم من يتبع تنظيميا مباشرة لإيران كحزب الله، ومنهم من هو دون ذلك، وإن كان يؤدي دوره بإشراف إيراني ضمن الإستراتيجية الإيرانية في سوريا[v].

كما قلصت إيران في تقليل فرص نجاح الثورة في بدايتها، حيث قدمت مساندة سياسية وإعلامية ومادية وعسكرية" تمثلت في تدخل قوات الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس، الذين ساهموا في تدريب المليشيات التابعة للنظام السياسي السوري، والمشاركة في جبهات القتال[vi] " وذلك للحيلولة دون تغيير هذا النظام، أو فتح المجال أمام القوى العربية والدولية من فرض أجندتها على سوريا، لإخراجها من حلف الهلال الإيراني الشيعي، وهذا الموقف لم يكن مفاجئا نتيجة لطبيعة العلاقات الإستراتيجية بين سوريا وإيران، لأنه في حالة سقوط نظام الرئيس السوري "بشار الأسد"، فيعني ذلك فقدانها لأهم حليف استراتيجي في المنطقة، ومن ثم فقدانها للتواصل مع حلفاء آخرين، مثل "حزب الله" اللبناني، و"حماس"، وهو الأمر الذي يؤدي لتغيير قواعد لعبة المنطقة بأكملها، وكل ذلك كشف عن الازدواجية السياسية في المواقف الإيرانية ، التي ادعت في البداية مناصرتها لثورات الشعوب العربية.

وعلى صعيد مناقض من الحالة السورية، نجد موقفا مناقضا لإيران لتحركات الشارع البحريني في المنامة، فالبحرين لها أهمية وخصوصية دقيقة جدا، سواء على المستوى الخليجي أو على مستوى أطماع إيران، فقد أيدت الأحداث منذ بدايتها، ووصفت مطالبها بالمشروعة، واتهمت بالتدخل المباشر في الشأن البحريني، من خلال دعمها لقوى المعارضة الشيعية المتمثلة في جمعية الوفاق، والتي رأت فيها إيران أنموذجا يجب تطبيقه في البلاد والتي أحدثت فيها تلك الإحتجاجات خللا بالأمن العام الداخلي، نتيجة قيام المحتجين بسلسلة من الأعمال التخريبية، وقتل وعنف، مما ساعد على تفاقم الأزمة، وإستدعاء قوات درع الجزيرة لضبط الوضع الأمني، وهذا التدخل عارضته إيران بشدة[vii].

لم تستطع إيران أن تشكل موقفا موحدا اتجاه ثورات الربيع العربي، فتعاملت مع كل حالة طبقا لمصالحها وموقف الدول العربية ذاتها من طموحاتها الإقليمية، والملاحظ أن هذه السياسة تتوافق وتلتقي في العديد من أهدافها مع سياسات الدول الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية، وحتى روسيا الإتحادية التي تعمل من أجل بسط سيطرتها على المنطقة العربية بكل تناقضاتها، والتي يأتي في مقدمتها التحكم في المواقع الجيوبوليتيكية، وإستغلال الثروات الطبيعية فيها، وذلك لخدمة إستراتيجيتها الشاملة، وهو ما تهدف إيران لتحقيقه في الواقع، على الرغم من أنها ما تزال ترفع شعار معاداتها للقوى الكبرى ولتواجدها في أهم مساراتها الإقليمية.

ثانيا: موقف الكيان الصهيوني (إسرائيل)

تعددت أبعاد الإنتفاضات الشعبية ونتائجها في الدول العربية داخليا و خارجيا، ولعل أهم تأثيراتها على الساحة الإقليمية هو مستقبل الأمن في المنطقة والسلام مع إسرائيل، والذي تحكمه معاهدات وإتفاقات دولية، وتسهر قوى كبرى على رعايته، والأمر الذي تصبح من خلاله الأوضاع الداخلية أهم عامل في استمرار هذا السلام أو إنهياره، وذلك بناء على بعض المؤشرات، كمستقبل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، و التحول في السياسات المصرية نحو القوى الإقليمية، أو تأثير الأزمة السورية على الأمن في الجولان وإسرائيل، وحتى جنوب لبنان وتداعياته على أمن إسرائيل.

فما هو موقف الكيان الصهيوني (إسرائيل) ككيان مغروس في قلب الوطن العربي من التحولات السياسية التي مست العديد من الأنظمة السياسية العربية؟

لقد إتسمت جميع التصريحات الإسرائيلية الرسمية بالتعبير عن المفاجأة الكبيرة، مع الإنكار وأحيانا مع التقليل من شأنها، أو التهليل والتخويف منها، في أحيان أخرى، لكن مهما اختلفت هذه التصريحات؛ إلا أن الصدمة من سرعة التطورات، والقلق من المستقبل هو العامل المشترك بينها، فالتنبؤات والتعميمات حول المستقبل متشابهة جداً، وترى في الثورات العربية تطوراً سلبيا ينقل إسرائيل إلى وضع استراتيجي صعب[viii]. ويمكن تلخيص طبيعة الموقف الرسمي الإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية في السلوكيات التالية[ix]:

1) محاولة استغلالها للترويج لفكرة أن إسرائيل دولة ديمقراطية هادئة، تعيش وسط منطقة غير مستقرة.
2) التخوف من انتقال عدوى الثورات إلى الدول القريبة من إسرائيل بعد مصر، خاصة الأردن.
3) القلق من قطع العلاقات التجارية والدبلوماسية بين إسرائيل وعدد من الدول العربية.
4) التخويف من عدم استقرار المنطقة في حال نجاح الثورات على المصالح الغربية.
5) التخويف من هيمنة الحركات الإسلامية المتطرفة على السلطة، وعلى رأسهم الإخوان المسلمين.

ولهذا، جاءت ردة الفعل الإسرائيلية الرسمية على اندلاع الثورة الشعبية في تونس فاترة، لكنها مشوبة بقلق من المصير المجهول" البعد الجغرافي لتونس وعدم تأثيرها في السياسة الإقليمية والقضية الفلسطينية ، كلها عوامل جعل من القضية التونسية مسألة هامشية في التفكير الإسرائيلي، وهي نفس ردات الفعل الإسرائيلية عن الحالة اليمنية والليبية". وإختلف الأمر عندما إمتد لهيب الإحتجاجات إلى مصر، ذات الأهمية الخاصة عربيًا وإقليميا ودولياً" لأنها أكبر دولة عربية سكاناً، وأقوى جيشًا، وتربطها معاهدة سلام مع إسرائيل، ولها نفس التوجسات مع إسرائيل بخصوص الإسلام السياسي، مثل حماس وحزب الله." ولم تهدأ إسرائيل إلا بعد وقوع الانقلاب العسكري في مصر في 3 يوليو 2013 ،على يد قائد الجيش عبد الفتاح السيسي[x]، إلى حد تصور أن لها الدور الكبير عبر حلفائها في تنفيذه.

ولم تكن إسرائيل على استعداد أن تخسر ولاء النظام السياسي المصري، وظهور قوة إقليمية أخرى منافسة لها في الشرق الأوسط، من وجهة نظرها، بالإضافة إلى إيران وتركيا، ولهذا عمدت على إجهاض التجربة المصرية الوليدة، وهذا بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل وصول الحركة الإسلامية في مصر إلى السلطة، فمصر تمثل لها الرصيد الاستراتيجي كما يطلق عليها وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق" بنيامين أيعازر" لأنها تشكل الكابح لحركة حماس الفلسطينية، ومنافسة للدبلوماسية الإيرانية، وتلعب دور الوسيط المرغوب إسرائيليا في القضية الفلسطينية.

ولقد جعل التخوف من وصول نظام حكم في القاهرة يغيّر من سياساتها تجاه تل أبيب، الكثيرين في إسرائيل يفصحون عن طابع رهاناتهم على قادة الجيش المصري، وقد منحت الصحف الإسرائيلية مساحات واسعة لآراء الكثير من النخب السياسية ، التي أوضحت بشكل واضح وصريح أن مصلحة إسرائيل تقتضي حفاظ قادة العسكر في مصر على صلاحيات الحكم الرئيسة، لاسيما في كل ما يتعلق بالعلاقات الخارجية ،وقضايا الأمن القومي[xi].

ويتمثل أحد أهم أسباب الاحتفاء الإسرائيلي بالانقلاب الذي قاده وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي في حقيقة الإنطباع السائد لدى قادتها بأن سلطة السيسي هي إمتداد لحكم مبارك، فقد كتب المستشرق الصهيوني إيال زيسر في "إسرائيل اليوم"، حيث أقر بأنه لم يعد لإسرائيل حاجة في الإفراج عن مبارك وعودته للحكم، على اعتبار أن حكومة السيسي تلتزم بمنهجه.

وما إن تفجرت الأزمة السورية وما آلت إليه الأوضاع فيها، حتى تحول الإهتمام الإسرائيلي إليها كونها تعد جبهة قتال مفترضة،على أساس أن إسرائيل محتلة لأراضي سورية " الجولان المحتل" ، ولكونها من المحور الراديكالي المعادي لإسرائيل في المنطقة[xii].

جاء التدخل الروسي في سورية ليشكل التساؤل الأهم، إلى أي مدى تتوافق المصالح الروسية والإسرائيلية في سورية؟، وهي تمثل جوهر التعاون الروسي، خاصة بعد إعلان التنسيق الروسي الإسرائيلي، ومظاهر الرضا الإسرائيلية عن التدخل الروسي الإيراني في المنطقة لدعم بشار الأسد[xiii]، وقد جاء التدخل الروسي مقابل صفقة، بعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية على وشك ضرب سورية، تنازلت الولايات المتحدة الأمريكية عن توجيه الضربة مقابل تخلي نظام الأسد عن الأسلحة النووية السورية، وقد جاء تعاظم الدور الروسي في سوريا في مقابل إبقاء الهدف من التدخل الروسي فيها، هو عدم سقوط نظام بشار الأسد؛ مع إبقاء سيطرته الجزئية على مناطق محدودة في البلاد، في مقابل إبقاء سيطرة بقية الفصائل على أجزاء أخرى من التراب السوري، وهو ما يمهد لإقامة دويلات فيها تحمل مواصفات طائفية وعرقية ومذهبية.

وقد اتخذ الجيش الإسرائيلي خطوات عملية لمواجهة الأخطار المحتملة عن التحولات التي تشهدها بعض من الدول العربية، مثل:

1) زيادة الميزانية المخصصة للمؤسسة العسكرية، وتمديد فترات التجنيد الاحتياطي، كما تم مراجعة عديد الاستراتيجيات" خاصة للجيش السادس على الحدود المصرية"، مع تطوير العمل الإستخباراتي ووسائله وتقنياته واستحداث وحدات جديدة لدعمه ميدانيا.
2) إعطاء أهمية كبرى للعمل في الفضاء الافتراضي؛ نظرا للدور الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي في تحريك الشارع العربي.

وتظهر ردود الفعل الإسرائيلية إستمرارها في إرسال النظرة الفوقية الاستعلائية، التي تؤكد أن العرب غير قادرين وغير جاهزين للتحول إلى أنظمة ديمقراطية، فالرأي العام الإسرائيلي محصور بولادة نظام ديكتاتوري جديد سيحل محل النظام القديم، وأن الحركات الإسلامية هي المؤهلة لاستلام الحكم[xiv].

ومن منظور أن إسرائيل ليست بعيدة عما يجري من تطورات متسارعة لا تصب في مصلحة الشعوب العربية"[xv]، بل تصب في مصلحة القوى المضادة للثورة، فقد عملت جاهدة بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربية على إجهاض التجربة الانتقالية في بعض النظم السياسية العربية، في ظل صعود إسلامي لا ترتضيه التوازنات الدولية الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط، وهو ضمان تفوق إسرائيل، وأن الإستقرار بالنسبة لها هي القيمة العليا حتى على حساب الديمقراطية.

ثالثاً: الموقف التركي

أدت الثورات العربية لإعادة استدعاء الدور التركي كأنموذج، مع تجدد الجدل حول مدى الإفادة من الخبرة التركية" كتنظيم العلاقة بين الديني والسياسي، حيث يمكن التمييز بين عدة إتجاهات، بعضها يركز على آليات ضبط حركات الإسلام السياسي، وضمان مدنية الدولة، والبعض يركز على دلالات نجاح الإسلام السياسي، متمثلا في حزب العدالة التنمية الإخواني، في تحقيق التوافق داخليا وخارجيا"[xvi].

كانت التجربة التركية المعاصرة الصاعدة و " الناجحة داخليا وخارجيا" اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، والتي يقودها حزب العدالة والتنمية محرجة للعديد من الدول العربية المستبدة بالسلطة والثروة [xvii].

وفرت الثورات مجالا لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، مع التركيز على المداخل السياسية والدبلوماسية، وذلك تحقيقا لمبدأ أساسي في السياسة الخارجية التركية "صفر مشاكل"، وظهر هذا جليا فيما أعلنه الرئيس أردوغان في 7 أفريل 2011 عن خطة طريق لمعالجة الوضع في ليبيا[xviii].

وباستقراء طبيعة المقاربة التركية إزاء ثورات الربيع العربي، تكشف أنها تأسست على فرضيتين أساسيتين مرتبطتين ببعضهما البعض:

أولهـــا : أن تطورات الشرق الأوسط تشير إلى أنه لا مفر من التغيير، بما يدفع إلى التكيف مع هذا التغيير وليس مقاومته.

وثانيهما: أن التكيف التركي مع هذه الأحداث بالصورة الملائمة من شأنه أن يعظم مصالح تركيا في المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني.

فوجئت تركيا بحراك الشارع في تونس الذي أسقط نظام الرئيس زين العابدين بن علي، وكان الموقف التركي من حيث المبدأ مع الثورة التونسية، أما مع مصر فقد كانت الرؤية أكثر وضوحًا وتبلورا، من حيث التأييد ووصولا إلى سوريا حيث بلغ الموقف ذروة الحسم والقطع[xix].

فيما يتعلق بتأييدها ودعمها للحراك الذي تمر به دول المنطقة ككل وقد مرت السياسة التركية بأربعة مراحل في التعامل مع أحداث الثورات العربية[xx]:

1. **مرحلة التحرك الحذر أحادي الجانب**

أ) الترحيب بثورات الربيع العربي وخيارات الإصلاح السياسي والليبرالي.
ب) الحذر حيال تقديم دعم واضح وصريح، لأن المصالح الاقتصادية التركية المهمة بالمنطقة كانت معرضة للخطر، ولاسيما في ليبيا.
ج) التردد في قبول الضغوط الدولية لتغيير النظام، والإنتقاد الهادئ لحلف الناتو، في المراحل الأولى للثورة الليبية.

2. **مرحلة المشاركة المترددة**

أ) المشاركة بطريقة مترددة في تدخل الناتو في ليبيا تحت ضغط دولي متنامٍ، ومخاطر خسارة دعم دول الربيع العربي.
ب) امتناع تركيا عن القيام بدور فاعل في ليبيا، لافتراضها عامةً موقفًا سلبيًّا حاصلًا فيها.
ج) اتبعت تركيا سياسة إستباقية زائدة في سوريا، لكن من خلال الضغط على النظام السوري في البداية لكي يقدم تنازلات.
د) ثم تحوَّل الإنتباه التركي عن الربيع العربي إلى الداخل التركي، حيث السباق للإنتخابات التشريعية لعام2011.

3. **السياسة الإستباقية الأحادية**

أ) انعكست المرحلة الجديدة للسياسة الخارجية التركية الأكثر نشاطًا على إظهار حزب العدالة والتنمية ثقة عالية بعد الانتخابات التشريعية.
ب) حاولت تركيا كسب مركز الصدارة في الربيع العربي من خلال توجيه الانتقاد القوي لإسرائيل، ولاسيما في علاقتها بتقرير منشور عن الأمم المتحدة والمنحاز لإسرائيل في أزمة القافلة التركية.
ج) مناصرة القضية الفلسطينية كوسيلة للحفاظ على أهمية تركيا في العالم العربي.
د) زيارة مصر وزيادة وتيرة الإنتقاد العلني لنظام بشار الأسد.

4. **مرحلة العودة لانتهاج مزيد من الحذر**

أ) إتجهت تركيا بنهاية العام الأول لاندلاع ثورات الربيع العربي إلى العودة لإتباع الحذر والهدوء بشكل أكبر.
ب) أفرزت التكلفة الاقتصادية لما اتبعته تركيا تجاه سوريا رد فعل عنيف من النظام السوري.
ج) هناك حالة من عدم اليقين تجاه الحالة السورية لأن نتائج الصراع الدائر بين النظام السوري والمعارضة ما تزال غير محسومة بعد.
د) توافق التحرك التركي مع ما يتخذه الإتحاد الأوروبي من عقوبات على النظام السوري، وقبول مبادرات من الناتو تستهدف إيران.
هـ) ورغم أن العلاقات مع الولايات المتحدة ظلت على مسارها الصحيح، إلا أن مسار العلاقة مع الإتحاد الأوروبي- وبخاصة فرنسا- ليست كذلك.

و) تعكس سياسة الحذر إدراكًا محزنًا لدى بعض دوائر صنع السياسة الخارجية التركية، والتي فيما يبدو ورطت نفسها في سياسات المنطقة بشكل مغالٍ فيه.

وعلى العموم، فقد تلقت تركيا خسارة إستراتيجية بسبب ما حدث في مصر، على إثر إنقلاب العسكر على حكم الإخوان المسلمين، في 1 يوليو 2013، أي فقدانها لأحد أهم حلفائها بعد ثورة الربيع العربي، إلى حد أنها تعاطت قيادتها مع الحدث وكأنه حدث داخلي تركي، فقد استقبلت جزءًا من المعارضة الفارة من النظام العسكري القائم في مصر، كما هاجمت قائد الجيش الفريق عبد الفتاح السيسي، وشيخ الأزهر، ورئيس الكنيسة القبطية، التي اعتبرتهم مثلث الإنقلاب على الرئيس الشرعي محمد مرسي، ووصلت العلاقات إلى حد طرد السفير التركي في القاهرة[(xxi)].

أما الحالة السورية فإن المجهودات التي بذلتها القيادة التركية في سبيل إيجاد مخرج للأزمة السورية والتي تمثلت أساسا في : [xxii()]

أ) تبني المعارضة السورية، ودعمها سياسياً، وإتاحة الفرصة لها كي تعقد مؤتمرات في مدن تركية.

ب) إستقبال اللاجئين السوريين الذين تعرضت مدنهم وبلداتهم الحدودية لاجتياح الجيش السوري وقوات الأمن، وبناء مخيمات لهم (وأحياناً بناءها مسبقاً)، واستقبالهم ورعايتهم وربما تشجيع المواطنين السوريين في هذه البلدات على اللجوء، واستقدام الوفود الرسمية ووسائل الإعلام لزيارة المخيمات.

ج) الجهد الذي بذلته السياسة التركية لإقناع الإتحاد الأوروبي والإدارة الأميركية بتفعيل تصلب مواقفها من الحدث السوري، وتحريض هذه البلدان للضغط على سورية بمختلف الوسائل والأساليب.

د) لم يتحقق الهدف الأساسي للسياسة التركية، والذي رفعته منذ العام 2011 ،وهو إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، رغم استعداد تركيا لضربة عسكرية تركية عربية دولية لمعاقل النظام في سبتمبر 2013، وهي الضربة التي لم تتحقق، بالإضافة إلى تراجع دورها على إثر تراجع دور الجيش السوري الحر عسكريا في الميدان لصالح قوى أصولية متطرفة، مثل جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإرهابيين[(xxiii)].

لكن بعد خمس سنوات من احتجاجات الشعب السوري التي تحولت إلى ثورة، ثم إلى حرب داخلية، ثم إلى "حرب على الإرهاب" ، ثم إلى صراع إقليمي بنكهة دولية، بات واضحا أن المسار الذي أسس له اتفاق فيينا بين كيري ولافروف هو خارطة الطريق الدولية المفروضة على جميع الأطراف لحل الأزمة السورية، وفي هذا المضمار تعرض الدور التركي إلى تراجع تأثيره بشكل ملموس على تفاصيل المشهد السوري، وسبل الخروج من أزمته، وذلك لعدة أسباب وفي عدة محطات، أهمها[(xxiv)].

أ) فرض الحل في اتفاق فيينا بين الولايات المتحدة وروسيا، بما يتضمن خارطة الطريق والجدول الزمني والسقف والمآلات، دون أخذ رأي الدول الإقليمية المعنية، ومنها تركيا، بل بتهديد ضمني لكل من لا يوافق على هذا المسار.

ب) أزمة إسقاط المقاتلة الروسية ،وما تلاها من إجراءات روسية متتالية ومتسارعة، سيطرت الأخيرة من خلالها على الأجواء السورية وأصبحت بنتيجتها الفكرة التركية حول إنشاء منطقة آمنة في الشمال السوري في حكم المستحيل، فضلا عن استهداف المعارضة السورية "المعتدلة"، والتركمان - المحسوبون على تركيا- تحديدا، دون قدرة أنقرة على الرد أو الحماية.

ج) تحول الأزمة إلى نزاع دولي -أو إقليمي بنكهة دولية- بعد استقدام عدة دول حاملات طائراتها لشرق المتوسط، وهو ما أضعف الموقف التركي وأنزله من مستوى دولة ندٍّ صاحبة قرار، إلى ترس في منظومة حلف شمال الأطلسي في المنطقة.

د) خسارة ملف المعارضة السياسية ،وإستلامه بشكل كامل من قبل السعودية ،عبر عدة خطوات أبرزها مؤتمر الرياض، وما تلاه.

ه) التنافس الأميركي الروسي على التعاون مع حزب الاتحاد الديمقراطي(الكردي)، وذراعه العسكرية قوات حماية الشعب في مواجهة تنظيم الدولة، وهما المصنفان تنظيمين إرهابيين في تركيا، باعتبارهما الامتداد السوري لحزب العمال الكردستاني، وهو تعاون أحيا مشروع "الممر" الكردي في شمال سوريا، والذي لا يتم إلا عبر المرور إلى غرب نهر الفرات، لوصل الكانتونات الكردية ببعضها البعض، الأمر الذي تعتبره أنقرة خطا أحمر بالنسبة لها ولأمنها القومي، دون أن تلقى الكثير من الآذان الصاغية حتى الآن في واشنطن .

ولكن بمعزل عن طبيعة الحكومة التركية القائمة، عادت تركيا إلى الشرق الأوسط – نطاقها الطبيعي - وسرّعت الثورات العربية هذه العودة بشكل ملحوظ، وبالرغم من دورها المحدود في مقدّمات الربيع العربي، إلا أنه سيتعين علينا أخذ تركيا بعين الاعتبار كطرف مهم في المنطقة، خصوصاً في ما يتعلق بتطور الحكومات أو المعارضة التي يقودها الإخوان المسلمون(xxv).

ولقد أحدثت ثورات الربيع العربي صدمة للسياسة الخارجية التركية، وذلك بسبب تأثير هذه الثورات على الداخل التركي ذاته، والتأثير الذي أحدثته على علاقات ومصالح تركيا الإقليمية والدولية، فالسياسة الخارجية التركية التي كانت تقوم على "صفر المشاكل" تأثرت بسبب الثورات العربية، وذلك بسبب توتر علاقات تركيا مع دول كانت تربطها بتركيا علاقات جيدة، مثل مصر وسوريا، وبذلك تكون سياسة "صفر المشاكل" قد انتهت(xxvi).

تعاملت دول الجوار العربية، وبرعاية الدول الكبرى مع التغيير السياسي الذي عرفته بعض الأنظمة السياسية العربية، من منطلق حالة بحالة، ووفق ما تمليه المصالح الخاصة لكل دولة، ومع ذلك فإن الدول العربية لم تستفد من البيئة الإقليمية الدولية المتناقضة الأهداف، والمصالح والرؤى، فقد لعب العامل الخارجي دور العائق في عملية التغيير، ومحاولة الإنتقال الديمقراطي والاصلاح السياسي، ولم يلعب دور تفعيل الفرص كباقي الحالات الثورية الأخرى التي عرفتها الدول عبر التاريخ، أو تلك التي عرفتها أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية في الوقت الحاضر.

الخاتمة :

وعلى العموم فقد تبين أن ما يسمى بالثورات العربية أو " الربيع العربي" قد أدى إلى بروز قوى دولية مجاورة أتيحت لها الفرصة لمحاولة فرض نفوذها من خلال التدخل – المباشر وغير المباشر- في إدارة الأحداث وتوجيهها بما يخدم إستراتيجيتها المبنية على الإلحاق حتى و إن أدى بها إلى تجاوز الخلافات الثنائية ، لتمكين التعاون فيما بينها.

ويأتي في مقدمتها إيران (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) التي تسعى عبر مؤيديها في المنطقة لتفعيل تواجدها، وذلك عبر التدخل الظاهر والخفي، في كل من العراق ولبنان وسوريا واليمن...، وهو دور يلتقي فيه الكيان الصهيوني الذي يسعى هو الآخر عبر المشاريع الدولية والتي من بينها إيران، إلى تحقيق التميز في المنطقة بهدف التحكم فيها وقيادتها. أما تركيا (الجمهورية التركية : العلمانية) فإن علاقاتها الإستراتيجية لم تنقطع مع الكيان الصهيوني (دول إسرائيل)، وذلك برعاية أمريكية، ومن منطلق أن تعزيز التقارب بينهما هو ضمان لخدمة إستراتيجيتها الشاملة في الشرق الأوسط. وسيظل هناك حرص بين كل من إيران وتركيا وسرائيل، من جهة وعلاقتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، لتجاوز مظاهر توتر العلاقات فيما بينهم، بسبب ما تمر به المنطقة من توترات.

والملاحظ أن الأحداث التي تمر بها المنطقة قد حيدت العديد من الخلافات التي كانت تطبع العلاقات بين دول الجوار العربي (إيران وتركيا و إسرائيل)، وكذلك بين الحليف المشرف لهم في الشرق الأوسط، المتمثل في كل من أمريكا وروسيا، وإن مسار هذه النزاعات حتى و إن طالت وتنوعت ستدفع بالجميع إلى إعادة هندسة سياساتهم تجاه

ما يحدث في المنطقة العربية، خصوصًا، ومنطقة الشرق الأوسط عمومًا، وهو ما سيفرض ضريبة باهضة على الجميع.

الهوامش

(i) سيد أعمر ولد شيخنا، **الديمقراطية عقدة إيران مع الربيع العربي،** 2015/7/11 تاريخ الاطلاع: 2015/10/24.

(ii) بول سالم، "مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة"، **المستقبل العربي**،ع. 398(أفريل 2012)، ص ص. 143- 163.

(iii) ياسر قطيشات، " **إيران وثورات الربيع العربي،"** الحوار المتمدن، ع. 3566(2011/12/04)، تاريخ الاطلاع 2014/10/10. نقلا عن: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=286016

(iv) تناقض إيراني حيال الربيع العربي، تاريخ الاطلاع: 2014/01/22. http://www.aljazeera.net/news/presstour/2013/1/10

(v) علي حسين باكير، "المشروع الإيراني والثورات العربية.. المليشيات الشيعية في سوريا نموذجا،" **البيان**، تقرير ارتيادي استراتيجي، ع. 12(2015)، ص ص. 277- 301.

(vi) تشارلز ليستر، الأزمة المستمرة: **تحليل المشهد العسكري في سورية**(قطر: مركز بروكنجز، 2014)، ص. 2.

(vii) ياسر قطيشات، **مرجع سابق.**

(viii) عدنان هياجنة وآخرون، **الموقف الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية**(الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط. 1، 2011)، ص. 25.

(ix) عدنان عبد الرحمن أبو عامر، إسرائيل والتغيير في المنطقة العربية سيناريوهات التحدي والاستجابة، **البيان**، ع. 9 (2012)، ص ص. 339- 352.

(x) يسري خيزران، رؤية إسرائيلية للثورات العربية، **المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية برنامج درسات إسرائيل،** ع.4 (ديسمبر 2014)، ص ص. 3، 4.

(xi) صالح النعامي، إسرائيل فزع من ثورات الربيع العربي واحتفاء بالثورات المضادة، تاريخ الاطلاع 2015/8/12. نقلا عن: https://www.alsouria.net/content

(xii) وليد ساعو، الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقة- دراسة حالة سورية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، 2014، ص. 25.

(xiii) محمد قبيلات، موشي يلعون وظاهرة السياسة الإسرائيلية وباطنها، " **العرب**، ع. 10090(2015/11/7)، ص. 12.

(xiv) عدنان هياجنة وآخرون، **مرجع سابق،** ص ص. 28، 29.

(xv) لبنى علي حسن دار سلامة، **الموقف الإسرائيلي من التحول الثوري في جمهورية مصر العربية**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامع النجاح الوطنية، فلسطين، 2013، ص. 183.

(xvi) علي جلال معوض، " العثمانية الجديدة..الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط،" **سلسلة قضايا**(القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، أكتوبر 2009)، ص ص. 135- 204.

(xvii) محمد غل، التأثير المتبادل بين الربيع العربي والداخل التركي، **البيان**، تقرير ارتيادي استراتيجي، ع. 12(2015)، ص ص. 277- 301 .

(xviii) علي جلال معوض، **تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية**، تاريخ الاطلاع: 2014/4/6. نقلا عن: http://www.siyassa.org.eg/

(xix) أحمد يوسف وآخرون، **حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وآفاقه**(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2012)، ص ص. 59، 60.

(xx) ضياء أونيس، تركيا والربيع العربي: معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية، **رؤية تركية**، م. 1، ع. 3 (تر. هاجر أبو زيد 2012)، ص ص، 6- 15.

(xxi) إبراهيم نصر الدين وآخرون، **حال الأمة العربية 2013- 2014 مراجعات مابعد التغيير**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2014)، ص. 120.

(xxii) حسين العودات، **"الدور التركي في الأحداث السورية،"** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،" (2011/8/11)، تاريخ الاطلاع 2014/04/15. نقلا عن موقع: /http://www.dohainstitute.org/content

(xxiii) إبراهيم نصر الدين وآخرون، **حال الأمة العربية 2013- 2014 مراجعات ما بعد التغيير، مرجع سابق، ص. 119.**

(xxiv) سعيد الحاج، **جنيف وتراجع الدور التركي في سوريا**، تاريخ الاطلاع: 2016/8/12 على الموقع:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/1/31/

(xxv) كريم أوكتم، **الرؤية التركية: المواقف والسياسات إزاء الربيع العربي**، معهد العربية للدراسات، تاريخ الاطلاع 2014/12/21. نقلا عن: http://studies.alarabiya.net/files21/4/2013

(xxvi) المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، **التطورات الداخلية والإقليمية في السياسة التركية**، 20 مارس 2014 تاريخ الاطلاع: 2014/8/22. نقلا عن الموقع: http://ncmes.org/ar